S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/10
7 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH, FRENCH
AND RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٤٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/148) بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وفي التطورات التي جدت مؤخرا في تلك المنطقة. ويشير المجلس إلى بيان رئيسه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/4)، ويكرر مطالبته الطرفين بالتعاون التام مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ومديرها.

"ويشـــارك مجلس الأمن الأمين العام في الملاحظـــة الواردة في تقريره ومفادها أن تاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ هو موعد واقعي وممكن التنفيذ لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المنطقة، شريطة التعاون التام بين الطرفين.

"ويؤكد مجلس الأمن أن من مصلحة أفراد الطائفة الصربية الحصول على وثائق المواطنة الخاصة بهم للمشاركة التامة في هذه الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية الكرواتية على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين، على أساس إعمال الحقوق والضمانات الواردة في الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الموجهة من حكومة كرواتيا (S/1997/27، المرفق). ويشجب المجلس أنشطة الزعزعة التي تقوم بها بعض عناصر الطائفة الصربية في المنطقة مما يخلق جوا من التهيج وعدم اليقين السياسيين. ويطلب من جميع المقيمين في المنطقة السير وراء القيادة الحكيمة والبقاء في المنطقة والاهتمام بأمر مستقبلهم بوصفهم من مواطني جمهورية كرواتيا.

"ويشدد مجلس الأمن على أن إجراء الانتخابات سيتوقف أيضا على مدى استعداد حكومة كرواتيا للوفاء بجميع الشروط المسبقة، بما في ذلك إصدار الوثائق، وتقديم البيانات، والانتهاء في الوقت المناسب من الترتيبات الفنية التي تقتضيها عملية التصديق. ويقر المجلس بما تحققه حكومة كرواتيا من تقدم مشجع في هذا الصدد. بيد أن القلق يساوره لما اتسم به تنفيذ هذه الإجراءات من عدم انتظام. ويحث المجلس حكومة كرواتيا على أن تضاعف جهودها بما يكفل الانتهاء من الأعمال التحضيرية التقنية اللازمة لإجراء الانتخابات.

070397 070397 97-06297

"ويحث مجلس الأمن بقوة حكومة كرواتيا على أن تقوم، كبادرة نحو طمأنة الطائفة الصربية، بإصدار تأكيد علني رسمي للضمانات التي قدمتها شفويا إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على نحو ما حدده الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/62)، وأن تؤكد من جديد التزاماتها المشار إليها في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقرير الأمين العام. ويطلب أيضا من حكومة كرواتيا أن تطبق قانون العفو الذي أصدرته تطبيقا عادلا ومتسقا على جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها. ويؤكد المجلس أن نجاح عملية إعادة الإدماج بصورة سلمية في الأجل الطويل سيتوقف، إلى حد كبير، على التزام حكومة كرواتيا بالمصالحة وبكفالة تمتع الصربيين المقيمين حاليا في المنطقة بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الكرواتيون.

"ويشارك مجلس الأمن في القلق الشديد المعرب عنه في تقرير الأمين العام لعدم إحراز تقدم بشأن مستقبل النازحين في المنطقة، وتحقيق المعاملة المتساوية فيما يتعلق بتوفير السكن، وفرص الحصول على المنح والقروض اللازمة للبناء، والتعويض عن الممتلكات بشكل مناسب، وفقا للاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951)، والقانون الكرواتي. ويؤكد المجلس من جديد حق جميع اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم الأصلية في جميع أنحاء جمهورية كرواتيا والعيش هناك في ظل ظروف من الأمن. ويرحب بالاقتراح المقدم من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عودة النازحين، ويحث حكومة كرواتيا على إجراء مباحثات بشأن هذا الاقتراح دون تأخير، وعلى التعاون بشكل وثيق مع الإدارة الانتقالية ومفوض الأمم المتحدة السامي بشأن تنفيذه، وعلى إصدار بيان عام واضح لا لبس فيه واتخاذ تدابير محددة لكفالة الحقوق المتساوية لجميع النازحين بصرف النظر عن أصلهم العرقي.

"ويرحب مجلس الأمن بالتزام كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا على إحراز تقدم في علاقاتهما الثنائية، ولا سيما فيما يتعلق بتجريد منطقة الحدود من السلاح بصورة دائمة وإلغاء نظام التأشيرات، مما يشكل إسهاما رئيسيا في عملية بناء الثقة على الصعيد المحلي وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

"ويشير المجلس إلى قراره ١٠٧٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ويعرب عن اعتزامه النظر في التوصيات المتعلقة باستمرار وجود الأمم المتحدة في المنطقة بما يتمشى مع تنفيذ الاتفاق الأساسي، وهي التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في أسرع وقت ممكن عقب تكلل عملية إجراء الانتخابات بالنجاح.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بالحالة بصورة منتظمة. وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره الفعلي."

\-----